اقتصاد

## ٩,٣٥ مليارات ليرة للمحافظات لإكمال المشاريع التنموية والخدمية المباشر بتنفيذها

# الحكومة: خطة لإعادة الخدمات للمناطق التي يتم تحريرها من الإرهاب في حلب وإدلب

| هناء غانم

أقر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس خطة لإعادة الخدمات تدريجياً إلى المناطق التي يتم تحريرها من الإرهاب في محافظتي حلب وإدلب، وتأمين عودة الأهالي إلى مدنهم وقراهم.

وتم الطلب من الوزارات المعنية البدء بإزالة الأنقاض وفتح الطرقات وتقييم الأضرار في المنشآت الخدمية، والبدء بإعادة الخدمات الأساسية من مدارس ومياه وكهرباء ومراكز صحية واتصالات تدريجياً وفق الأولويات والإمكانات وحاجة كل منطقة.

وحسب بيان للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تم إقرار البرنامج التنفيذي لخطة وزارة الصحة للعام الجاري (٢٠٢٠) الذي يتركز حول استمرار الدولة بدعم القطاع الصحي بكل مكوناته وتحسين الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية، وتمكين المواطنين من الحصول عليها بسهولة وتأمين الاحتياجات من الدواء الآمن والفعال، وتأمين التجهيزات والمستلزمات وتطوير الخدمات في المراكز الصحية ورفع المؤشرات الاقتصادية لصناعة الدواء محلياً.

ووافق المجلس على تقديم محفزات نوعية تشمل البنى التحتية والطاقة والتجهيزات وخطوط الإنتاج للمستثمرين ضمن خطة إحلال المنتجات المحلية بدلاً من المستوردة في المدن والمناطق الصناعية، واعتمد حزمة المشروعات الاستثمارية المتكاملة التي أعدتها هيئة التخطيط والتعاون الدولي لعرضها على المستثمرين في الدول الصديقة.

وكلفت وزارة الإدارة المحلية تقديم مصفوفة حول المشاريع الاستثمارية للوحدات الإدارية في المحافظات وما تم إنجازه لتمكين البيئة الاستثمارية فيها، ووافق المجلس على منح ٩,٣٥ مليارات ليرة سورية للمحافظات لإكمال المشاريع التنموية والخدمية المباشر في تنفيذها.

وصرح مدير المدن الصناعية في وزارة الإدارة المحلية علي بلال لـ«الوطن» بأنه تم إعطاء الأولوية للصناعات تحت عنوان بدائل المستوردات في المدن الصناعية، بحيث يتم تخصيصها بشكل مباشر بناء على موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد الاطلاع على الوثائق، ويتم التخصيص بشكل فوري من قبل إدارة المدن الصناعية حسب نوع الصناعة، ويتم تقديم التسهيلات اللازمة من المدن الصناعية بحيث تشمل تأجيل استلام الدفعة الأولى من قيمة الأرض لمدة عام بعد تاريخ التخصيص، إضافة إلى تمديد فترة استيفاء بقية الأقساط لتصبح على ٢٠ قسطاً نصف سنوي، وذلك من أجل تمكين هذه الصناعات من المباشرة في العمل والإنتاج بأقصى سرعة ممكنة، دعماً لهذه الصناعات التي أعطتها الحكومة الأولوية لما لها من أهمية وانعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني وتوفير سلع بديلة محلية بدل من السلع المستوردة، والتي تكلف ميزانية الدولة مبالغ طائلة.

**بلال لـ«الوطن»: إعطاء الأولوية للصناعات ضمن إحلال بدائل المستوردات في المدن الصناعية**

وبيّن بلال أنه تم تشميل عدد من الصناعات الضرورية والتي يكلف استيرادها مليارات الليرات، منها صناعات الخميرة وحليب الأطفال والإطارات.. وغيرها من الصناعات المهمة.

وقدم وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف تقييماً أولياً لأداء بطاقة الخدمات الإلكترونية (الذكية) ومدى تلبية احتياجات المواطنين من المواد الأساسية من خلالها، وتم التأكيد على ضرورة المعالجة الفورية لأي عقبات تواجه عمل البطاقة وتأمين انسياب متطلبات المواطنين عبرها بكل سهولة.

وبهدف تمكين المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من تعزيز دورها في التأمين على عمال القطاع الخاص وتعزيز مواردها المالية، ناقش المجلس مشروع تمديد العمل بأحكام القانون المتعلق بإعفاء أصحاب الأعمال المشتركين لدى المؤسسة من الفوائد والمبالغ الإضافية المترتبة عليهم لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٢٠/١/٥ ولغاية ٢٠٢١/١/٤.

ووافق المجلس على دراسة وزارة الاتصالات والتقانة المتعلقة بزيادة الحوافز الإنتاجية للعاملين في الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة نظراً لدورهم في إنجاز وتطبيق منظومة الدفع الإلكتروني.

وفي ظل التحسن الأخير بمؤشرات تصنيف الجامعات السورية، طلب المجلس من وزارة التعليم العالي وضع منهجية لتطوير عمل الجامعات وتحسين مؤشراتها لتكون بأفضل معايير التصنيف المعتمدة دولياً، إذ ارتفع مؤشر ترتيب الجامعات السورية عالمياً من المرتبة ٩٠٠٠ إلى المرتبة ٦٠٠٠، وتحسن واقع هذه الجامعات نتيجة الإجراءات المتخذة من وزارة التعليم العالي، وأكد وزير التعليم العالي بسام إبراهيم أن الجامعات السورية بدأت وفق خطة إستراتيجية ومصفوفة تنفيذية للبدء بتطوير المناهج والخطط بما يتوافق مع الخدمات المجتمعية وسوق العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يتوافق أيضاً مع برنامج الحكومة «سورية ما بعد الحرب»، إضافة إلى الاهتمام الذي أولته الوزارة لموضوع البحث العلمي وربطه بسوق العمل والصناعة.

وبيّن أنه تم إنجاز قاعدة بيانات وطنية للكوادر البشرية والتجهيزات اللازمة للباحثين، وتم دعم نشر الأبحاث في المجلات العلمية وتسليط الضوء على الإنتاج العلمي السوري من خلال نشره على المواقع الإلكترونية، إضافة إلى النشاطات من خلال المؤتمرات العلمية والندوات وورشات العمل والنشاطات الطلابية، مشيراً إلى أنه ولأول مرة في سورية سيحدث تبادل طلابي عالمي، حيث ستقوم اللجنة الوطنية العالمية بزيارة سورية قريباً لتشجيع التبادل الطلابي والتهيئة لبيئة جامعية كنشاطات اجتماعية وعلمية وثقافية.

وأكد المجلس ضرورة التكامل بين الجامعات وجميع مكونات الدولة، وأهمية قيام الوزارات بعقد ورشات عمل مع الكوادر العلمية في الجامعات بجميع الاختصاصات لتعزيز الخبرات وتوجيهها نحو الجوانب التي تحصن اقتصادنا الوطني، والاستفادة المثلى من مخرجات البحث العلمي والدراسات العليا لتوظيفها في تطوير الخدمات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## صالات لـ«السورية للتجارة» في دمشق تخالف نشرة «التموين» وتبيع مواد بأسعار أعلى.. والمدير يبرر!!

| حسن العبودي

اشتكى عدد من المواطنين حول عدم توفر بعض المواد المدعومة عبر البطاقة الذكية وبشكل خاص مادة الأرز في بعض صالات المؤسسة السورية للتجارة في دمشق، إذ لم يتمكنوا من الحصول على المادة، بالإضافة إلى وجود بعض الصالات تقوم ببيع أنواع من الأرز بسعر أعلى من سعر النشرة التموينية بحدود ٣٠ بالمئة، إذ يباع بسعر ١٣٠٠ ليرة بينما سعره في النشرة ١٠٠٠ ليرة.

وأكد مدير فرع دمشق لصالات المؤسسة السورية للتجارة يوسف عقلة توافر المواد في مخازن السورية للتجارة بشكل كاف، لفترة جيدة، مشيراً إلى أن فرع دمشق يرسل مساء كلَّ يومٍ طن سكر ونصف طن من الأرز و٢٠٠ كيلو غرام من مادة الشاي يومياً إلى كل صالة، لتكون جاهزة للتوزيع في اليوم التالي صباحاً، موضحاً أن مستودعات الصالات ضيقة ولا تتسع لكميات أكثر من ذلك، وفي حال وجود إقبال شديد من قبل المواطنين والخوف من نفاد الكمية فقد بين عقلة أنه تم الإيعاز إلى جميع مديري الصالات بإبلاغ إدارة الفرع لإرسال كميات إضافية قبل نفاذ الكميات الموجودة لديهم بحوالي ساعتين، بالتالي من الممكن حدوث بعض التراخي من قبل مديري بعض الصالات بالمطالبة بكميات إضافية.

ومن ناحية أخرى لم ينف عقلة وجود من يتلاعب برفع أسعار المواد في صالات السوريةَ للتجارة، وأوضح أنه في حال وجود هكذا حالة يقوم بتوجيه عقوبة تنبيه إلى المسؤول عن بيع المواد في الصالة، من باب ما أسماه «حسن النية»، وفي المرة التالية يقوم بتوجيه عقوبة الإنذار له، وبعد ذلك ينقل خارج المؤسسة السورية للتجارة.

أما فيما يخص موردي المواد إلى الصالات في حال قاموا بإيصال المواد وخالفوا السعر الموجود في محاضر الأمانة الموقع بين المؤسسة السورية للتجارة والمورد فإن المؤسسة تقوم بتوجيه تنبيه مبدئي، وفي حال تكرار المخالفة فيحرم المورد من التعامل مع المؤسسة السورية للتجارة بشكل نهائي.

## سيدات يفرغن حمولة السيارات

## نصف مليون أسرة اشترت ١,٧ مليون طن سكر ورز وشاي عبر «الذكية» في أسبوع

# سليمان لـ«الوطن»: بداية الشهر القادم زيادة الكميات المخصصة وإضافة مواد جديدة

| علي محمود سليمان

صرح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رفعت سليمان لـ«الوطن» بأن الصعوبات التي عانى منها عدد من المواطنين في استلام المواد المدعومة عبر البطاقة الذكية في صالات المؤسسة السورية للتجارة تعود لعدم استكمال البيانات عند التقدم للحصول على البطاقة، إذ سعى البعض لاختصار الوقت على نفسه وسجل رقمه الوطني فقط ضمن بيانات البطاقة من دون تقديم بقية الأرقام الوطنية للأفراد المسجلين ضمن البطاقة، علماً بأن الرقم الوطني هو «كود» التعريف للفرد على البطاقة لإجراء عمليات التسليم، ولذلك على كل مواطن واجه إشكالية في الحصول على كامل مخصصاته من المواد أن يتجه إلى مراكز شركة تكامل لاستكمال البيانات المتعلقة بالبطاقة وإدخال بقية الأرقام الوطنية لأفراد أسرته، وذلك نتيجة ربط عمل البطاقة بالتوزيع على العائلات بعد أن كان للأفراد.

وأشار إلى أن العديد من المواطنين طالبوا بإدخال مواد جديدة لتوزيعها عبر البطاقة، والمتوقع أن يتم إجراء التعديلات على الكميات والمواد مع بداية الشهر القادم، ومن الممكن زيادة الكمية المخصصة لكل فرد، وبالتالي الكمية الإجمالية للأسرة من المواد الثلاث الموزعة (السكر – الرز – الشاي)، حيث يتوقع تحقيق وفر في المواد بعد توزيعها عبر البطاقة، مع إمكانية إضافة مواد جديدة لتوزيعها عبر البطاقة والمواد المقترحة هي المعلبات والزيوت.

وأوضح بأنه سيبدأ العمل على التعديلات ما بعد العشرين من الشهر الجاري، حين تتضح الصورة بشكل أكبر عن عدد العائلات المستفيدة والكميات الموزعة، وبالتالي يمكن إجراء إحصائيات دقيقة للكميات الموجودة في المستودعات وتقسيمها على عدد العائلات المستفيدة.

وحسب إحصائيات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك فقد بلغت الكميات المبيعة من المواد الثلاث نحو ١,٧٤ مليون طن خلال الأسبوع الأول من بدء توزيعها للمواطنين عبر البطاقة، حيث تم توزيع أكثر من ١,١٤ مليون طن سكر، وأكثر من ٥٨١ ألف كيلو رز، وما يزيد عن ١٨ ألف كيلو شاي، على حين بلغت عمليات المبيع خلال الأسبوع الأول أكثر من ٧٠٧ ألف عملية بيع، واستفاد من المواد قرابة ٥٠٠ ألف أسرة، وذلك في كل المحافظات عدا الحسكة والرقة وإدلب.

لوحظ استمرار الازدحام أمام الصالات، حيث يستمر البيع من الثامنة صباحاً وحتى الثامنة مساءً، ولكن نتيجة قلة عدد الصالات وقلة عدد العمال، فإن عمليات البيع تحتاج لوقت أطول، حيث تحدث عدد من عمال وموظفي الصالات بأنهم لا يمكنهم تغطية حجم الطلب الكثيف من المواطنين على المواد، وفي إحدى الصالات قامت الموظفات بإفراغ حمولة السيارة نتيجة عدم وجود عمال للتفريغ، وفي صالة أخرى طلب من الموظفين في اليوم الأول بيع المواد عبر البطاقة من دون تدريبهم على طريقة إدخال البيانات والكميات.

وحسب مواطنين تحدثت إليهم «الوطن» فإن الازدحام سببه عدم توفر المواد بشكل دائم ضمن الصالات، وفي أغلب الأوقات تجد مادة أو اثنتين في صالة ولتأمين البقية تضطر للذهاب إلى صالة أخرى، وقد برر مديرو صالات هذه الأمر بالإقبال الكبير من المواطنين على الشراء في الأيام الأولى، وحسب معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك فإن الكميات المخصصة للتوزيع خلال الشهر الحالي ستكفي الجميع، ولن يكون هناك أي نقص، وسوف توزع المواد على مدار أيام الشهر، مطالباً المواطنين بالتروي وعدم التخوف من نفاد المواد.

ولفت سليمان إلى أن السعر المدعوم يقل ٣٠٪ عن الأسواق، مبيناً أن الصعوبات سيتم تجاوزها أولاً بأول، وهناك متابعة جدية من جميع المعنيين لتجاوز الروتين وللحصول على المواد بمرونة كافية، مشيراً إلى أن الازدحام هو بسبب بعض الإشاعات غير الصحيحة التي مصدرها المتضررون من الضبط، كما أن عدد المراجعين يتناقص يومياً بعد التأكد من أن كميتة محفوظة وموجودة ويمكنه الحصول على المادة بأي وقت من أوقات الشهر، وهناك مجموعة من الدراسات التي تقوم بها الوزارة بهدف تسهيل حصول المواطنين على المواد.

وأكد أن الكميات المخصصة عبر البطاقة الذكية مدروسة، وتتم في التجمعات الكبيرة زيادة عدد نقاط البيع في الصالات، وحتى زيادة عدد الصالات بكل الطرق الممكنة، وسيظهر الأثر المباشر لتطبيق البطاقة الذكية خلال وقت قصير.

## جمعية اللحامين: تهريب الأغنام نشط إلى دول الجوار..

# و«الجمارك» غير صحيح بل التهريب حجة لرفع الأسعار

| عبد الهادي شباط

تتضارب المعلومات حول تهريب المواشي إلى خارج البلد، فهناك من يتحدث عن نشاط ملحوظ لها، وخاصة مع دول الجوار، على حين يرى طرف آخر أنها ظاهرة مضخّمة لتحويلها إلى مسوغ لرفع أسعار اللحوم في السوق المحلية.

وفي متابعة «الوطن» للموضوع، بيّن عدد من أعضاء جمعية اللحامين بدمشق أن الكثير من الأغنام يتم تهريبها إلى الدول المجاورة عبر نقلها بحجة التربية والتسمين من محافظة ريف دمشق نحو المحافظات الحدودية، وتحديداً من أسواق نجها والرحيبة بريف دمشق، حيث تعدّ أسواق ريف دمشق مركزاً لتجارة المواشي للمنطقة الجنوبية.

وبيّنوا أن الكثير من البيانات الجمركية التي تمنح لنقل الأغنام من ريف دمشق نحو المحافظات الحدودية تكون بيانات غير دقيقة، إذ تمنح هذه البيانات لنقل الأغنام بقصد التربية والتسمين، وهنا لابد أن تكون الخراف من وزن بين ١٥ و٢٠ كيلو غراماً على حين يلاحظ أن معظم الأغنام التي يتم نقلها برفقة بيانات جمركية هي من وزن بين ٦٠ و٨٠ كيلو غراماً، وهو مؤشر على أن نقلها ليس بقصد التربية والتسمين وإنما الاتجار وتهريبها نحو الدول المجاورة

وعن سبب نشاط ظاهرة التهريب للأغنام في هذه الفترة بين رئيس جمعية اللحامين أدموند قطيش لـ«الوطن» أن الفارق السعري للأغنام بين السوق المحلية وسعرها في الدول المجاورة خاصة في لبنان، حيث يقترب سعر كيلو الخاروف الحي في السوق المحلية هذه الأيام من ٤ آلاف ليرة وهو ما يعادل ٤ دولارات في السوق السوداء، على حين يصل سعر الكيلو نفسه في السوق اللبنانية إلى ما بين ٨ و١٢ دولاراً، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف سعر الكيلو في السوق المحلية.

### تضخيم

بيّن معاون الآمر العام للضابطة الجمركية العميد ميخائيل حداد لـ«الوطن» أن هناك محاولات لتضخيم ظاهرة تهريب الأغنام تتم من التجار وباعة اللحوم في السوق المحلية لتبرير رفعهم للأسعار، ورمي الكرة في ملعب الجمارك، لافتاً إلى أن كل المؤشرات التي لدى الجمارك تفيد بأن ظاهرة تهريب الأغنام خلال هذه الفترة غير نشطة، بل محدودة، ويتم التعامل معها من الجمارك بحزم.

وأكد أنه لا صحة للتلاعب في منح بيانات جمركية تسهل حركة نقل الأغنام بحجة التسمين، مضيفاً «ليأت من يدعي حدوث ذلك بدليل أو شكوى على حالة مشابهة لذلك، وعندها ستتم محاسبة المخالفين فوراً»، مبيناً أن هناك حالة متابعة وتدقيق مستمر في منح البيانات الجمركية، وأن ملف الأغنام مضبوط لدى الجمارك عبر منح إجازة حيازة لمربي الأغنام، وبيانات وإجازات خاصة بالرعي، وبيانات خاصة بالنقل، وكلها متابعة ويتم تدقيقها عند الحاجة، على حين قد تكون هناك بعض حالات التربية خارج النطاق الجمركي وهي خارج حدود عمل الجمارك.

وللتوسع في الموضوع تواصلت «الوطن» مع عدد من الضابطات الجمركية في المناطق الحدودية، ففي ضابطة الزبداني وعلى القرب من الحدود مع لبنان أكد مصدر في الضابطة لـ«الوطن» أنه تم خلال الفترة الماضية إحباط ست محاولات تهريب للأغنام باتجاه الأراضي اللبنانية، وتم التعامل مع هذه المخالفات وإعادة هذه الأغنام، واتخاذ إجراءات بحق المخالفين، موضحاً أن عدد الأغنام التي تمت محاولة تهريبها نحو ١٢٠ رأساً من الأغنام، حيث كانت تتراوح كل عملية تهريب ما بين ١٥ إلى ٢٥ رأساً، موضحاً أنه عادة ما تكون حالات تهريب الأغنام نحو لبنان أعدادها محدودة بسبب محدودية التربية والمراعي في هذه المناطق.

وفي دير الزور، بين مصدر في الضابطة الجمركية العاملة هناك أنه لم يتم تسجيل خلال الفترة الماضية قضايا تهريب أغنام باتجاه الحدود العراقية، وذلك بسبب الظروف السائدة، مرجحاً أن تكون حالات التهريب للأغنام تسلك طرقاً عبر بعض المناطق غير الآمنة، خاصة في المناطق الشمالية الشرقية.

وفي درعا، بينت الضابطة الجمركية أنه لم يتم تسجيل حركة تهريب للأغنام نحو الأراضي الأردنية، وفي حال كان هناك بعض حالات التهريب ستكون على شكل لحوم وليس أغناماً بسبب صعوبة نفاذ الأغنام عبر الحدود مع الأردن لطبيعة الظروف على هذه الحدود.